ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بايدن أمام العودة غير المشروطة للاتفاق النووي... معادلة القوة الإيرانية لا تترك له خيارات

حسن حردان

عودة إيران إلى التزاماتها بالاتفاق النووي مرتبطة، كما قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، بإقدام إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على تنفيذ ما يلي:

أولاً، القطيعة مع سياسة الضغط الأقصى التي انتهجتها إدارة الرئيس دونالد ترامب بعد انسحابها من الاتفاق.

ثانياً، العودة إلى الاتفاق النووي من دون شروط، وبالتالي التخلي عن المطالبة بإعادة التفاوض لإدخال تعديلات على الاتفاق.

ثالثاً، رفع العقوبات التي فرضها ترامب، وتنفيذ الالتزامات الأميركية الغربية الكاملة التي نصّ عليها الاتفاق.

هل ستقبل إدارة بايدن بهذه الشروط الإيرانية، لعودة طهران إلى الالتزام بالاتفاق وتخليها عن مواصلة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ بالمئة؟

أم سترفض هذه الشروط الإيرانية، وتعمل على محاولة ربط عودتها للاتفاق بالتفاوض على برنامج إيران الصاروخي؟

الواضح أنّ إدارة بايدن ليس لديها من خيارات أخرى سوى العودة إلى الالتزام بالاتفاق من دون شروط، كي تعود عندها إيران إلى التزاماتها فيه، وبالتالي ترك القضايا الأخرى المرتبطة ببرنامج إيران الصاروخي وملفات المنطقة للتفاوض، ووضعها جانباً.

أيّ التسليم والتخلي عن أيّ شرط أميركي للعودة إلى الاتفاق، الذي انسحب منه ترامب.

لماذا هذا المسار هو المرجح سلوكه من قبل إدارة بايدن؟

في هذا السياق هناك عدة عوامل تدفع وتجبر إدارة بايدن على سلوك مسار العودة إلى الاتفاق من دون شروط، والموافقة على رفع العقوبات التي فرضها ترامب على إيران، وتتناقض مع الاتفاق، وهذه العوامل هي:

العامل الأول، فشل سياسة تشديد الحصار والعقوبات الاقتصادية التي اتبعتها إدارة ترامب في محاولتها إخضاع إيران واجبارها على قبول التفاوض من جديدة لتعديل الاتفاق النووي وفق الرغبات الأميركية الإسرائيلية.. وقد أدّت هذه السياسة الترامبية إلى دفع طهران إلى الردّ عليها بتعزيز سياسة الاكتفاء الذاتي وتحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي وتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الشرقية المناهضة للهيمنة الأميركية، مما جعل إيران أقلّ تأثراً بالعقوبات الاقتصادية وحصّن موقفها السياسي في الدفاع عن سيادتها وحقوقها...

العامل الثاني، تنامي معادلة القوة الإيرانية العسكرية التي تردع إدارة العدوان في واشنطن وتل أبيب من التفكير بشنّ أيّ حرب أو القيام بأيّ ضربة عسكرية لبرنامج إيران النووي.. وما استعراض القوة الصاروخية الإيرانية في الآونة الأخيرة إلا للتأكيد على الجاهزية الإيرانية وقدرة ايران على الردّ وبقوة على أيّ عدوان تتعرّض له... ولهذا فإنّ التهديد باستخدام القوة العسكرية لا يخيف إيران، بل بات يرعب أعداءها الذين أصبحوا يحسبون ألف حساب لمخاطر الإقدام على الحرب خوفاً من الأضرار الجسيمة التي ستصيب القوات الأميركية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ومعها تهديد أمن ووجود الكيان الصهيوني، الذي سيكون عرضة لانهمار الصواريخ بالآلاف، لأنّ الحرب ضدّ إيران ستتوسّع وتتحوّل الى حرب إقليمية واسعة يشترك فيها كلّ أطراف حلف المقاومة...

العامل الثالث، إدراك إدارة بايدن، كما أدركت إدارة أوباما في السابق، بأن لا بديل أمامها سوى العودة للالتزام بالاتفاق النووي، وأنّ الاستمرار في سياسة العقوبات ومحاولة دفع إيران إلى القبول بإدخال تعديلات على الاتفاق، لن تقود إلا إلى خروج إيران نهائياً من الاتفاق، وذهابها بعيداً في زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم وتوفير كلّ احتياجاتها من الوقود النووي بقدراتها الذاتية، ومواصلة تطوير مفاعل «آراك»، وتحقيق قفزات جديدة في مجال الصناعة النووية، مما يجعل العودة الأميركية لاحقاً للاتفاق تصطدم بشرط إيراني جديد وهو عدم القبول بأيّ قيود على برنامج إيران النووي، سوى الالتزام بمعاهدة حظر السلاح النووي.

خلاصة الأمر أنّ معادلة القوة الإيرانية، التي تردع إدارة العدوان في واشنطن وتل أبيب من التجرّؤ على شنّ الحرب، وتحبط أهداف الحصار والعقوبات الاقتصادية، وتحصّن الجبهة الداخلية الإيرانية، هي التي تجعل إدارة بايدن أمام خيار وحيد وهو العودة غير المشروطة للالتزام بالاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران.

الخطيئة الأصلية لوجود الدولة الامبريالية الاميركية

جورج حداد

كانت الحرب العالمية الثانية مأساة مروّعة هي الأكبر في تاريخ الحروب البشرية حتى اليوم. لكن تلك التراجيديا الانسانية كانت أضخم «مشروع استثماري ناجح» للامبريالية الاميركية. وقد خرجت الدولة الامبريالية الاميركية من تلك الحرب، كأقوى وأغنى دولة في العالم، تنتشر قواتها المسلحة في كل أرجاء المعمورة (باستثناء المنظومة السوفياتية السابقة والصين)، ويوازي اقتصادها المالي - الريعي والتجاري اقتصادات جميع دول العالم قاطبة، بما في ذلك روسيا والصين حتى ذلك التاريخ. واستنادا الى هذا الوضع المميز، شنت الولايات المتحدة الاميركية حربها العالمية الشاملة (جيوسياسيا وعسكريا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واعلاميا ودبلوماسيا) لفرض هيمنتها الامبريالية المطلقة على دول وشعوب العالم بأسره. وقد حققت أميركا انتصارات، ومنيت بهزائم، في هذه الحرب الشاملة. ولكن في العقود الأخيرة فإن موجة العولمة الامبريالية الاميركية للهيمنة على العالم اصطدمت بـ«كاسر امواج» راسخ، ردها على أعقابها، وتمثل موضوعيًا في «محور شرقي جديد» تألف من روسيا والصين وايران. والآن، وبحكم قوانين الطبيعة ذاتها، الفيزيائية والمجتمعية، فإن الموجة الامبريالية العالمية ترتد الى مصدرها بالذات، لتفجر جميع التناقضات الوجودية للدولة الامبريالية الأميركية.

ونحاول فيما يلي أن نلقي نظرة موجزة على الخطيئة الأصلية لوجود الدولة الأميركية، التي تمثل الخلفية الأساسية لجميع التناقضات الداخلية والخارجية لأميركا. ونحن ننطلق من الفكرة المنطقية بأن ما يجري في اميركا بعد اليوم سيكون له أكبر الأثر على مصائر جميع الأوضاع والأنظمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية لجميع دول وشعوب العالم:

ان الغالبية الساحقة من دول العالم، كبيرها وصغيرها، تتشكل من شعب تكوّن بنتيجة اندماج تاريخي - حضاري لاثنيتين أو قوميتين أو أكثر، مع غلبة ثقافية - حضارية لاحدى القوميات أو الاثنيات السابقة التي تشكل منها ذلك الشعب. وهناك العديد من الدول - الامم، تشكلت بنتيجة الاندماج التاريخي - الحضاري بين شعب تم غزوه واحتلاله، وبين المحتلين أنفسهم. ولكن توجد على الخريطة أكبر دولة اغتصابية هي الولايات المتحدة الاميركية، التي تتشدق دائما بشعارات «الدمقراطية» و«الحرية» و«العدالة» و«حقوق الانسان» و«حق تقرير المصير للامم والشعوب»، من أجل تغطية جرائمها التاريخية العظمى السابقة ضد الانسانية، وتغطية سياستها الامبريالية الوحشية الهادفة الى غزو العالم، كما غزا «الاميركيون الاوائل» - اليهود والتوراتيون المتهودون - الارض المسماة «اميركية»، واغتصبوها من سكانها الاصليين وابادوهم، وبنوا فوق جماجمهم الدولة «الديمقراطية» الاميركية، التي هي أفظع لطخة عار في تاريخ البشرية.

ان كل شبر في الارض «الاميركية» هو أرض مغتصبة بالحديد والنار، وكل حجر وكل قبضة تراب في «اميركا» هما مجبولان بدماء السكان الاصليين لما سمي «اميركا». وان ارواح ١١٢ مليون «هندي احمر» الذين قطعت رؤوسهم، والذين مزقت أجسادهم بالسيوف أو بالبنادق الاوروبية الحديثة، أو وشمت أجسادهم ثم سلخت وهم أحياء، لاستخدام جلودهم الموشومة لأجل الزينة، ثم رميت جثثهم لتأكلها الغربان والكلاب الشاردة -وحتى اليوم لا تزل بعض عائلات اللوردات الانكليز تحتفظ في اقبية قصورها بالجلود الموشومة للهنود الحمر، بوصفها «تحفا فنية» موروثة من اجداد العائلة النبلاء الانكليز العظام!- إن أرواح هؤلاء المظلومين لا تزال تحوم فوق تمثال الحرية في نيويورك ومبنى الكابيتول في واشنطن. واليوم، فإن كل أميركي معاصر يسير في أي شارع، وأي طريق، في المدن أو الارياف الأميركية، انما يدوس بقدميه، عن وعي أو غير وعي، على جماجم «الهنود الحمر» المظلومين، الذين ليست لهم قبور، والذين زرعت عظامهم في جميع أرجاء ما يسمى «اميركا» و«الولايات المتحدة الاميركية».

لقد كان الشعار الرئيسي لمؤسسي «الولايات المتحدة الاميركية»: «ان أفضل هندي أحمر هو الهندي الاحمر الميت!». وان الابادة الكاملة لشعب أو شعوب الهنود الحمر في «اميركا» هي أكبر وافظع ابادة جماعية في تاريخ البشرية، وهي أضخم بمرتين من ضحايا الحربين العالميتين الاولى والثانية مجتمعتين، وأضخم بحوالي عشرين مرة من الهولوكوست ضد اليهود اللاصهيونيين على أيدي النازيين، عملاء اميركا السريين، في الحرب العالمية الثانية. وفي أعقاب تلك الحرب بنيت «هيئة الامم المتحدة»، التي صدرت عنها «شرعة حقوق الانسان»، بهدف أساسي هو التمويه واسدال الستار على الماضي الفظيع لتأسيس اميركا، ووضع قناع «حقوقي ودمقراطي» على الوجه البشع للوحش المخيف المسمى «الدولة الاميركية»، ومنع نصب قوس العدالة واجراء محاكمة دولية تاريخية لتلك «الدولة - الوحش».

ان الدولة الاميركية الاغتصابية - العنصرية - الدينية (اليهودية والتوراتية)، وجدت وبنيت على التعصب المميت (الابيض، اليهودي والمتهود)، والعنصرية والاغتصاب. وبدون التعصب والعنصرية والاغتصاب لا وجود لاميركا. ولا تغير هذه الحقيقة التاريخية، في شيء، ان يلبس الذئب جلد حمل، أو أن يضع الغاصب والمستبد والسفاح بعض ضحاياه من «الملونين» في واجهة «السلطة الاميركية» لأجل خدمة أهدافه العنصرية وتسهيل افتراس جميع شعوب العالم.

وان النزعة العنصرية - الاغتصابية هي «الخطيئة الاصلية» لوجود اميركا، وهي تدخل في التكوين الجيني للدولة الاميركية، ولجميع «مؤسسي» اميركا من العنصريين الاوروبيين البيض واحفادهم. وهذه النزعة تطبع تماما السياستين الخارجية والداخلية لاميركا، كما تطبع اخلاق وسلوكية «الاميركيين الحقيقيين» و«الاصليين»، تجاه الاميركيين الوافدين أو الطارئين و«الملونين»، وتجاه بعضهم البعض كذلك، فكل «اميركي» هو ذئب في مواجهة كل «اميركي» اخر.

والدولة الاميركية تنظر الى جميع شعوب العالم كـ«هنود حمر» وقطعان ماشية، محللة للافتراس، لا أكثر ولا أقل. وكل «اميركي اصيل» ينظر الى كل من عداه كضحية محللة له.

وفي المرحلة التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت روسيا والصين واوروبا لا تزال تلعق جراحها، وكانت الولايات المتحدة الاميركية تنفّس عن نزعتها الاغتصابية - العنصرية، في التوسع الخارجي وتحقيق النجاحات على مختلف الصعد، خاصة المالية والتجارية والاقتصادية، الى درجة انها اصبحت تنهب الجميع، وتحولت الى دولة طفيلية تعيش على حساب جميع شعوب العالم، ولم تعد تعتمد على انتاجها الداخلي، وصار قطاع الانتاج الاميركي يمثل اقل من ١٠٪ من الناتج الاميركي القائم أو الدخل القومي الاميركي. والنهب الاميركي لشعوب العالم هو «الاساس الاقتصادي» للازدهار الاميركي، الذي لعب دوره في تخدير «الشعب الاميركي» و«التنويم» المؤقت للتناقضات الوجودية لاميركا.

ولكن مع اصطدام موجة التوسع العالمي لاميركا بجدار المقاومة الروسي - الصيني - الايراني، فإن عصر التوسع الخارجي لاميركا ولى الى غير رجعة، وبدأت الموجة التوسعية الاميركية في الانحسار، والارتداد الى الداخل الاميركي بالذات.

وان هذا الارتداد سيؤدي الى احتدام جميع التناقضات الاميركية الداخلية، والى الصراع بين جميع القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتجارية والمالية، وبين جميع الفئات والتكتلات السياسية والدينية والعنصرية والاتنية والاعلامية والامنية والعسكرية و«الشعبية» والمافياوية، الاميركية، وحتى الى صراع الديوك على المزابل في الاحياء والزواريب الفقيرة.

وكل محاولات «التسوية» و«المصالحة» على مستوى النخبة الحزبية الاميركية الحاكمة، «الديمقراطية» و«الجمهورية»، لن تكون اكثر من قنبلة دخانية تغطي مؤقتا التناقضات الحادة في المجتمع الاميركي القائم على التعصب والاغتصاب، وربما تسهم في تأجيل -ولكنها لن تلغي- الانفجار الحتمي الكبير للدولة الاميركية المصطنعة، القائمة على جماجم المظلومين، والمغتصبة لارضهم بالذات! ولم يعد بعيدا اليوم الذي تأكل فيه الذئاب الاميركية بعضها بعضا!

موقع لبنان الطبيعي في التكتّل المشرقي

غالب قنديل

الصراع الذي تخوضه الجمهورية العربية السورية في مجابهة الحلف الاستعماري الصهيوني الأميركي الرجعي وخطط التدمير والإخضاع، التي تستهدفها منذ سنوات، هو أهم محاور التطورات الإقليمية، بل يمكن القول إن التناقض بين سورية وحلفائها من جهة والحلف الاستعماري الصهيوني الرجعي من جهة ثانية، يختصر الصراع على مستقبل المنطقة والعالم.

أولا: إن حجم القوى المحتشدة دوليا وإقليميا في هذه المجابهة، والإمكانات التي يختزنها كل من المحورين المتقابلين، يقودنا الى التذكير بأن الصرع، بحكم طبيعته، ليس قصيرا ولا بسيطا. فهو مركّب ومتعدّد الأطراف، وسوف يستغرق وقتا غير قصير، ويستهلك إمكانات هائلة على ضفتيه، أي ضفة سورية وحلفائها في المنطقة وخارجها، وضفة الحلف المعادي، الذي يقود العدوان على هذه الدولة المركزية في المنطقة. ونسارع للقول والتأكيد أن التحولات، التي شهدها الشرق العربي منذ انتصار الثورة الإيرانية، أتاحت لسورية العربية ظهيرا قويا وقادرا، يفرض نفسه على مسرح الأحداث، وهو شريك استراتيجي لسورية، لم يبخل بالغالي والنفيس في جميع المعارك، التي خاضها الحليفان السوري والإيراني الى جانب فصائل المقاومة والتحرّر في المنطقة ضد حلف الهيمنة الاستعمارية الصهيونية وعملائه.

الشوط الذي قطعه الصمود السوري خلال السنوات الأخيرة يؤسّس لديناميات جديدة، ويرسم ملامح الوضع الذي سيتمخّض عنه هذا الصراع المصيري في المنطقة، التي سيتبدّل وجهها بصورة كليّة وعلى جميع الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، بنتيجة تبلور مضامين وأشكال التعبير عن الشراكة بين سورية وإيران، والمدى الإقليمي الأوسع لمحور المقاومة، الذي يضمّ لبنان والعراق واليمن والمقاومة الفلسطينية.

ثانيا: المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة، في حصيلة هذا الصراع الدائر. وستكون النتيجة تبلور وانبثاق أشكال جديدة للتعاون واتحاد الجهود والإمكانات بين كلٍّ من سورية وإيران والعراق واليمن ولبنان. وهذه الكتلة الصاعدة تهيئها إمكاناتها وقدراتها بعد الانتصار على الحلف الاستعماري الصهيوني الرجعي للتحوّل الى قطب إقليمي فاعل وحاسم، بالنظر للثقل السكاني والمساحة الجغرافية والقدرات الاقتصادية المجمّعة، والتي تبشّر بتحوّلها الى قوة فاعلة وهامة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. وهذا هو الأمر الذي يخشاه المخططون الاستعماريون، ويعملون لمنعه وإبعاد خطره بكل الإمكانات والطرق الممكنة.

إن مكان لبنان الطبيعي في هذا التكتّل المشرقي يفترض بالقوى الحية في المجتمع اللبناني أن تتحرك وبسرعة لحجز مقعد ودور في مثل هذه الكتلة الضخمة والهائلة، من حيث تعداد السكان والإمكانات الاقتصادية والنطاق الجغرافي. وعلى اللبنانيين أن يفكروا جيدا بدور محوري لمهاراتهم الاقتصادية، وهي رصيد يمكن أن يجد له مكانا محوريا في مستقبل هذا التكتّل المشرقي الواعد. لكن مثل ذلك القطاف الاقتصادي سيسبقه مخاض وصراع وجودي ضد الحلف الاستعماري الصهيوني الرجعي. ولذلك نقول إن الغد المشرق الذي ينتظر لبنان دونه مسافة من الصراع والتضحيات المبنية على تأصيل هوية البلد كقلعة للتحرّر والمقاومة. بينما لا مكان لنا ولمصالحنا في الخضوع للهيمنة الاستعمارية الغربية.

ثالثا: التحرّك السياسي اللبناني ضمن منطق التوجّه شرقا والشراكة مع الأشقاء الأقربين غائب كليّا وشبه معدوم. فمتى كان آخر اجتماع للتنسيق اللبناني - السوري اقتصاديا أو سياسيا، أو مع الأشقاء العراقيين؟. والأدهى، والأكثر مدعاةً للاستغراب أن الاتفاقات الموقّعة مع الشقيقة سورية، هي شبه معلّقة. فمتى كان آخر اجتماع للمجلس الأعلى اللبناني - السوري؟.

إن تطوير الشراكات اللبنانية مع سورية وإيران والعراق، وتوظيف المصالح السياسية المشتركة في خدمة العلاقات الاقتصادية ليس بالأمر المستحيل، إلا إذا ظلّ القرار اللبناني محكوما بمراعاة الغرب وبعض العواصم العربية التابعة، التي تلقي بثقلها لمنع نشوء تكتّل إقليمي في المنطقة، يفلت من سطوتها، ويرسم خارطة جديدة للمصالح والشراكات.

ليس المطلوب من لبنان أن يكون متخندقا في أي صراع أو استقطاب داخل الساحة العربية. لكن ما ينبغي على المسؤولين اللبنانيين الاحتكام اليه بصور حاسمة، هو المصلحة اللبنانية والحسابات الواقعية لعلاقات الشراكة والتعاون. وهذا هو الأمر، الذي يَفترض عملا سريعا لتطوير الشراكات مع الأشقاء في سورية والعراق وإيران واليمن، وبدون أي تأخير، ومن غير إدارة الظهر للعلاقة بدول الخليج الفارسي وأهميتها كأحد صعد الشراكات الاقتصادية، التي تنطوي على الكثير من مصالح لبنان واللبنانيين. وبذلك يمكن للبنان أن يكون جسرا بين الأشقاء، يرعى المصالح المشتركة، التي تفرض التنسيق والتعاون.

ما الذي يفعله الاف الجنود الأتراك في ادلب؟

رضا توتنجي

في توقيت حساس يسعى فيه جميع اللاعبين لحصد مزيد من نقاط التأثير والفاعلية في الملف السوري على ضوء عملية سياسية معقدة ومتعثرة، يعود ملف إدلب إلى صدارة المشهد، مع تحول المحافظة السورية الحدودية مع تركيا إلى صندوق بريد تبعث عبره أنقرة برسائل سياسية وميدانية.

رسائل تبعثها تركيا عبر تعزيز وجودها العسكري تارةً، وإدارة فصائل مسلحة لها أذرع خارجية وارتباطات إقليمية تارة أخرى، سواء من خلال إعادة هيكلة تلك الفصائل وتأطيرها، أو عبر حلها والتخلي عنها، لتقول أنقرة بالفم الملآن أنها صاحبة اليد الطولى هناك.

وتسعى أنقرة في هذا التوقيت لصرف واستثمار نفوذها لصالح عقد تفاهمات سياسية سواءً مع الروس أو الأمريكيين، لتلجأ إلى تكثيف وجودها العسكري لغايات متعددة، فبعد تعزيزات عسكرية غير مسبوقة دامت لأشهر، دفعت عبرها أنقرة بالمزيد من العناصر والآليات والدبابات، اتجه الجيش التركي إلى إنشاء نقاط حماية وحراسة، في عدة مواقع بدءاً من منطقة الترنبة القريبة من مدينة سراقب في الريف الشرقي، وصولاً إلى منطقة عين حور داخل الحدود الإدارية لمحافظة اللاذقية.

وكما هي العادة ذهبت قيادات عسكرية معارضة في "الجيش الوطني" التابع لأنقرة لتدعم التحرك الجديد إعلامياً عبر الحديث أن الانتشار العسكري الجديد الذي سمي بالخطة "ب"، سيقطع الطريق أمام أي عمليات للجيش السوري في المنطقة، حيث قال أحد القياديين في "الجيش الوطني" لقناة "الحرة" الأمريكية مؤخراً بأن "جبل الزاوية" وحده بات يحوي على أكثر من ستة آلاف عسكري تركي، وبأن أبواب إدلب الجنوبية باتت مغلقة تماماً أمام أي عمل عسكري للجيش السوري وإن كان مدعوماً روسياً.

وتتوازى تلك التعزيزات مع العديد من التطورات الميدانية داخل محافظة إدلب وخارجها، حيث جُمدت الجبهات بظروف غامضة في مدينة عين عيسى شمال الرقة التي كانت تتعرض لهجمات تركية، أما داخل المحافظة فتزايدت تعقيدات المشهد بين الفصائل المسلحة وعلى رأسها "هيئة تحرير الشام"، في ظل انتظار إدارة بايدن التي ألمحت بأنها لن تقبل بالوضع السائد في المحافظة التي تفرض "تحرير الشام" سيطرتها على معظم أجزاءها.

وتذهب بعض القراءات إلى أننا نشهد الأيام الاخيرة لـ"هيئة تحرير الشام"، وهو ما أكده مركز "الإمارات" للسياسات، بنشره تقريراً يتحدث عن أن احتمالات تفكك "هيئة تحرير الشام"، "واردة خلال الفترة المقبلة، سواء كان ذلك بفعل تفاهمات روسية- تركية جديدة، أو نتيجة دور أمريكي أكبر منفرد أو مشترك"، وتشي التحركات التركية أن قراراً اتخذ بإنهاء محاولات إضفاء صفة اعتدال ما على "الهيئة"، سيما بعد تقليص أنقرة مستوى التنسيق الأمني مع "الجولاني" بخصوص حمايته الطريق الدولية "M٤"، وهو قرار ذهبت إليه أنقرة بعد رفض واشنطن مراراً إزالة إسم الجماعة من قوائم الإرهاب ضاربة بعرض الحائط كل الجهود والتحولات التي قدمها زعيمها لنيل الرضا الأمريكي.

ويقول الكاتب الصحفي "صهيب عنجريني" في حديث لـ "أثر" إن أنقرة، عبر تعزيز وجودها العسكري في هذا التوقيت بمحافظة إدلب، تهدف إلى "ضرب عصافير عدة بحجر واحد"، سواء منع أي عمليات وشيكة للجيش السوري، أو تحسباً لارتدادت أي تخل تركي عن تنظيمات مسلحة في إدلب، أو إطاراً سياسياً بحتاً تقدمه أنقرة كأرضية للتفاهم مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بايدن، والتي من المتوقع أن تنتج تغيراً في المقاربة الأمريكية للملف السوري.

لكن "عنجريني" ذهب إلى أن القوات التركية لن تستخدم هذا الوجود للدخول بمواجهات مباشرة سواءً لحماية نفوذها في إدلب، أو لتفكيك بعض المكونات غير المرغوب فيها أمريكياً، متوقعاً أن تشهد الأيام المقبلة اغتيالاً لقائد "تحرير الشام" أبو محمد الجولاني بالتوازي مع دفع تركيا للفصائل المسيطرة عليها لشن هجمات ضد الأخيرة بدعم لوجستي، تقدمه لها خلال تلك المعارك في حال حدوثها، وبالتالي تصبح محافظة إدلب تحت نفوذ تركي خالص بصورة مشابهة لمناطق عفرين وشمال الحسكة، وهو – أي نفوذها الخالص وفاعليتها المطلقة على الأرض- ما تسعى أنقرة لاستثماره سياسياً، عبر البعث برسالة للإدارة الأمريكية الجديدة، بأنه من غير الممكن القفز فوق رغباتنا، مؤكداً أن دعم بايدن للأكراد لابد أن يقود نحو ربط الملفين ببعضهما (عين عيسى وإدلب).

وأنهى عنجريني حديثه مع أثر بخلاصة مفادها أن حالة "ستاتيكو سياسية" تسيطر على المشهد السوري، تفرض حالة من الجمود لأشهر أربعة أو ستة قادمة لن تحمل أي تحولات، سوى بعض التطورات المحدودة لتحسين شروط تفاوض لاحقة سواء كان تفاوضاً بالنار أو سياسياً بين اللاعبين الفاعلين.